

أحداث 2009 ترسم استحقاقات 2010 أي تركة ثقيلة من الملفات الشائكة أمام وزير البيئة الجديد؟

حبيب معلوف

يعد وزير البيئة الجديد محمد رحال بأنه سيضع برنامج عمل لثلاث سنوات، اي بين 2010 و2012، يعلن عنه نهاية هذا الاسبوع. بغض النظر عن نوع هذا البرنامج ومضمونه، الذي تناقشه لاحقا، ستواجه الوزير الجديد عقبات كثيرة ناجمة عن مشاكل متراكمة عبر الزمن حتى باتت مزمنة وغير قابلة للحل والمعالجة... لا سيما ملف تلوث المياه الجوفية الذي تصعب معالجته، وملف معالجة جبال النفايات المتراكمة، ولا سيما على الشاطئ، وملف تشويبات المقالع العشوائية، وملف فوضى التنظيم المدني وقضية الاعتداءات على الاملاك العامة ولا سيما البحرية والنهرية منها، وقضية التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء، وزيادة انجراف التربة والتصحر... الخ

يضاف الى هذه المشاكل التاريخية التي اهملتها وتسببت بها الحكومات السابقة، ولا سيما وزراء البيئة السابقون، يضاف اليها «تركة» الوزير السابق انطوان كرم، الذي عبث بالكثير من الملفات وخرب ترتيبها ومارس انتقائية في التركيز على بعضها وإهمال البعض الاخر، حسب المزاج، وحسب آراء بعض الشركات الاستشارية او بعض الخبراء التابعين لشركات... بدل ان ينطلق من استراتيجية معلنة وشفافة يطرحها للنقاش مع الجهات المعنية ويحدد على اساسها الخيارات وكيفية مقارنة الملفات .

حاول الوزير السابق ان يغطي على نقاط ضعفه بالدعوة الى مؤتمر بيئي دائم يجمع عبره وحوله الجمعيات لتكون «عيون الوزارة في المناطق». وقد ظهر مدى سطحية هذا الطرح لناحية تنازل الوزارة عن دورها الناظم للسياسات والتشريعات الحامية للبيئة، ومحاولة تحويل دور الجمعيات وتمييع دورها المراقب والمحاسب للوزارة. فالغاء الفواصل بين القطاعات، لم يكن يعني سوى زيادة الفوضى وضرب المعايير وتجاوز الصلاحيات، وهدر في معنى «التعاون» الذي يعتبر ضروريا بين الوزارة وباقي القطاعات، ان بقي كل في موقعه واحترم كل فريق دور الآخر، لا ان تتم معاقبة المنتقد والتكارم على الموالي المبايع .

كما استمر الفشل في التنسيق بين وزارة البيئة وباقي الوزارات التي تتقاطع قضاياها مع البيئة لا سيما وزارات الداخلية والبلديات والتي لم ينجح التنسيق معها في ضبط المخالفات في الصيد ولا في المقالع والكسارات ولا في السيارات الملوثة. كما فشل الوزير السابق في التنسيق مع وزارة الزراعة في ادارة الغابات والحرائق وإعادة التشجير ومنع القطع والاتجار بالحيوانات المعرضة للانقراض وترسيبات المبيدات في الفواكه والخضار. بالاضافة الى ضعف التنسيق مع وزارة الطاقة والمياه لناحية وقف بناء السدود وحماية مصادر المياه والتوفير في الاستخدام وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة... الخ بالاضافة الى الضعف في مقارنة ملف تشجيع السياحة البيئية بالتنسيق مع وزارة السياحة وتعميم الثقافة البيئية بالتنسيق مع وزارتي الثقافة والتربية .

فهل سيعيد الوزير الجديد التوازن الى هذه الادوار، ويضع استراتيجية تحدد الادوار والمهمات والعلاقات والبرامج وطرق العمل؟

وفي ظل موجة التعيينات الإدارية المطروحة امام الحكومة الجديدة، تطرح امام الوزير الجديد كيفية التعامل مع المدير العام للوزارة الذي اصبح متمرسا يعرف كيف يستخدم مفهوم «التدوير» البيئي في السياسات المحلية، لتدوير الزوايا الحادة من هنا وهناك. ولعل مضمون التعميم الذي اصدره الوزير الجديد منذ ايام لابلاغ من يعينهم الامر بأنه هو نفسه اصبح المنسق الوطني للمشاريع الدولية) وليس المدير) يؤشر على نوع العلاقة

الجديدة .

المقالات والكسارات قمة الفشل

من «تركة» الوزير السابق للبيئة وحكومات ما بعد الطائف، الفشل في ادارة ملف المقالع والكسارات، هذا الملف المزمّن الذي عجزت هذه الوزارة بعد تسلمها له عن تنظيمه. فلم يعد النظر بالمخطط التوجيهي لناحية وضع قانون نهائي منظم، ولا تم تحديد مناطق فنية وعلمية فعلا بعيدا عن المحاصصات المناطقية والطائفية يرضى عنها حكام وزعماء المناطق. وقد تجاهل كل النصائح لناحية حصر الاستثمارات في مشاعات الدولة، لكي تكون الدولة هي المستفيد الاكبر من عائدات هذا القطاع. فأبقى على الوضع كما هو لناحية تمديد المهل الادارية، وتجاهل شكاوى كثيرة من عمل بعض المقالع والكسارات خارج اي مهل ادارية. كما تستر على الرخص المشبوهة التي منحت للبعض تحت عناوين استصلاح اراض او نقل ستوكاج او شق طرق... احتيالا على القوانين والمراسيم التنظيمية. كما ان التنظيم الجديد الذي اقترحه الوزير السابق وأقره مجلس الوزراء في الجلسة المنعقدة بتاريخ 2009/2/12 (مشروع تعديل مرسوم تنظيم المقالع والكسارات)، فلم يلحظ موضوع تأهيل المواقع المشوهة التي تتجاوز مساحتها اربعة آلاف هكتار. ولا يقدر او يحدد الرسوم المتوجب تحصيلها. ولا لخص كيفية إلزام المشوهين بإعادة تأهيل المواقع على نفقتهم . كما تجاهل ملف كسارات آل فتوش وكيفية حل النزاعات معهم لناحية مراجعة الاحكام والتعويضات. فهل ينجح الوزير الجديد في اعادة طرح هذا الملف على قاعدة ايجاد قانون جديد ومخطط توجيهي فني يحصر الاستثمارات بمشاعات الدولة لتصبح هي المستفيد الاول من هذا القطاع؟

تفشيل كتيب الصيد البري

انحاز الوزير السابق الى الصيادين بدل ان ينحاز الى البيئة تحت عنوان «ضرورة تنظيم الصيد البري». انحاز الى آراء ومصالح تجار اسلحة الصيد واصر اكثر من مرة على اعادة فتح موسم الصيد، بحجة انه افضل من حالة الفلتان، بدل ان يطالب بالتشدد بتطبيق قرار منع الصيد الكلي لحين انجاز المراسيم التطبيقية الصارمة لتنظيم الصيد. لا بل لجأ الى الاستعانة بصيادين لوضع الكتيب الارشادي للصيادين، الذي تضمن فقرات معيبة تشجع الاولاد على الصيد بدل ان تشجعهم على حب الطبيعة والطيور! وقد خاض بعض البيئيين حملة كبيرة لاسقاط هذا المسعى، وقد نجحوا بعدم تمرير هذا الكتيب الفضيحة قبل نهاية عهده، وبعدم اصدار المراسيم التي كانت ستفتح سوقا جديدا للانتفاع من طلبات التراخيص وشركات التأمين ومراكز تدريب الصيادين ولتجار اسلحة الصيد وذخيرتها ومعداتها... بدل ان تؤمن التوازن الايكولوجي المهدد في الطبيعة اللبنانية، والممر الآمن للطيور العابرة أيضا .

كما تم التغافل عن قضية ضبط الاتجار بالحيوانات والنباتات البرية الواردة في قانون الصيد البري رقم 580 المعدل في آخر تعديلاته العام 2004، وقد انتقلت بموجبه الوصاية من وزارة الزراعة الى البيئة، مما يهدد الكثير من الانواع بالانقراض !
ملف النفايات وعودة المحارق !

في ملف النفايات كانت المفجأة ان اعاد الوزير السابق طرح مسألة «الحرق» كاحد الخيارات لمعالجة النفايات المنزلية، متأثرا بطروحات خبراء مرتبطين بشركات معينة بالطبع. وكانت وزارة البيئة قد اقتنعت من عهد الوزير شهيب بأن خيار الحرق هو الخيار الاكثر سلبية بالنسبة لبلد مثل لبنان، وقد تم وضع مقترحات للتخفيف من انتاج النفايات وخطط من اجل الفرز في المصدر وإعادة التصنيع... وطمر العوادم. كما كانت الحكومات السابقة، والوزراء المتعاقبون على حقبة البيئة قد تعرضوا للنقد الشديد بسبب سوء ادارة هذا الملف والاستسلام لآراء بعض خبراء الشركات التي تبغي انشاء مصانع للمعالجة تحت عناوين مختلفة. ولم تتقدم وزارة البيئة في تاريخها بأية خطط استراتيجية حتى تاريخه لمقاربة هذا الموضوع وغيره. صحيح ان وزارة البيئة كانت قد لزمت احدى

الشركات الاستشارية وضع مشروع قانون لادارة النفايات، الا ان هذا المشروع لم يناقش يوما مع احد، كما انه لم يأت من ضمن استراتيجية معلنة ومتفق عليها. وصحيح انها «وافقت» على خطط لاقامة مطامر ومعامل فرز نفايات في المحافظات ووضعها مجلس الانماء والاعمار، الا ان هذه الخطط رفضت من المجتمعات المحلية، التي طالما كانت تشك بسوء الادارة والتي لديها نموذج في غاية الفشل هو مطمر الناعمة ومعمل الكرتينا .

سبق إعلامي في ملف المبيدات اثار الوزير السابق في الايام الاخيرة لنهاية ولايته مسألة ترسبات المبيدات الكيميائية في المنتوجات الزراعية، مغلبا اسلوب السابق الاعلامي على اسلوب الوزير المسؤول الذي كان يفترض ان ينسق الموضوع مع وزارة الزراعة والجهات المعنية. وقد أعلن عن نتائج بطريقة مبالغ فيها، من دون ان يكشف عن تفاصيل الدراسة التي استند اليها ولا عن طرق اخذ العينات وطريقة فحصها... كل ذلك من دون ان تطرح وزارة البيئة مشروعا متكاملًا للزراعة العضوية او تشجع عليها، مع العلم ان القضية حقيقية وكانت تتطلب معالجة عميقة بالتعاون مع الوزارات المعنية .

مساحات... كانت الخضراء استمر التراجع في دور وزارة البيئة في ادارة المساحات الخضراء عهد الوزير السابق، ان لناحية تخلي الوزارة عن دورها لجمعية، او لناحية عدم تقديمها باقتراحات استراتيجية في كيفية ادارة الاحراج في لبنان .

وعندما طرحت مسألة اقامة مواقف للسيارات تحت الحدائق العامة في بيروت، لم تحرك الوزارة ساكنا ولا عرضت البدائل، ولا تقدمت باقتراحات لتوسيع المساحات الخضراء في المدن او ضغطت لضرورة تنظيم قطاع النقل البري في لبنان . وبالرغم من احتضان الرئيس السنيرة لبعض ورش العمل والمؤتمرات والحفلات المتعلقة بحرائق الغابات في السرايا الحكومية، وبالرغم من تقديم استراتيجية لمجلس الوزراء حول الموضوع، وبالرغم من جمع الاموال والتبرعات عبر جمعيتين بمبالغ تجاوزت 20 مليون دولار اميركي، وبالرغم من شراء 3 طائرات مخصصة للاطفاء... الا ان ملف ادارة حرائق الغابات وادارتها بشكل عام، لا يزال في حالة تراجع، ولم يسجل اي تقدم يذكر، وذلك بسبب تضييع المسؤوليات وكثرة الطباقين .

فهل يعيد الوزير الجديد طرح الموضوع من خلفية تحديد المسؤوليات اولا ووضع الخطط المتكاملة بالتنسيق الجدي مع الادارات المعنية، ولا سيما وزارة الزراعة التي تم تغييب دورها عن تحمل مسؤولياتها بشكل فاضح؟ وهل ستتم مراجعة ومحاسبة الادارة في وزارة البيئة التي فشلت في ادارة هذا الملف بالاضافة الى فشلها في عمليات اعادة التشجير؟ الطاقة والنقل

لم تعر وزارة البيئة قضية اعتماد سياسات لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة اهمية خلال الفترة السابقة ولا طالبت بالسياسات لتنظيم قطاع النقل (ولا سيما البري). كما لم تنسق مع وزارة الطاقة و لم تنتقد السياسات الخاطئة لهذه الوزارة لا سيما عندما اقترح وزير الطاقة السابق زيادة معامل انتاج الطاقة وانشاء معامل على الفيول وعلى الفحم الحجري، او ان تشتري الدولة هي نفسها المولدات وتنتج هي الكهرباء. ولم تعرض عليه الاستفادة من مشاريع تعتمد على الطاقة الهوائية او الشمسية ضمن تمويل «آليات التنمية النظيفة» و«تجارة الكربون»، تطبيقا لبروتوكول كيوتو، والتي يمكن ان يستفيد منها لبنان ان نشطت اداراته المعنية في المكان الصحيح . فهل يعتبر الوزير الجديد قضايا سياسات الطاقة والنقل المستدامة من ضمن مهماته ايضا؟ تلوث الهواء

في موضوع تلوث الهواء في العاصمة لم تتابع وزارة البيئة تطبيق القانون المتعلق

بالتخفيف من تلوث الهواء الناجم عن قطاع النقل. ولا اهتمت بإصدار المراسيم المحددة لنوعية الوقود ولا بتحديد مواصفات الانبعاثات، ولا طالبت بالتشدد في المعاينة الميكانيكية ولا في تطبيق قانون السير لناحية ضبط الانبعاثات التي تتسبب بتلوث الهواء المدني بشكل خطير.

تموجات وفوضى المواصفات لم تقتنع وزارة البيئة ان وضع حدود للفوضى التي تسود كيفية تمرير خطوط التوتر العالي للكهرباء، ووضع لواقط ومحطات الهاتف النقال التي انتشرت فوق المنازل بالإضافة الى انواع اخرى من المحطات الفضائية التي تبث موجات دائمة... هي ايضا من صلاحياتها، والتي لها تأثيرات مضرّة بالصحة العامة والصحة البيئية. ولا يزال لبنان يفتقر الى القوانين الناظمة وإلى المواصفات والمعايير والمقاييس اللازمة لتنظيم الفضاء وحماية الصحة العامة وبإقاي الكائنات من أثارها السلبية .

كما لا يزال لبنان يعاني من نقص كبير في وضع المواصفات والمقاييس للكثير من السلع الاستهلاكية على أنواعها، ولا سيما تلك المواصفات الملزمة، ان لناحية البضائع المنتجة في لبنان او تلك المستوردة. مما يعرض البلاد الى الكثير من المخاطر والحوادث التي لا تحمد عقباها، ان لناحية تعريض الصحة العامة لمخاطر جمة من خلال الاحتكاك اليومي بالسلع، او لناحية تحولها الى نفايات، تصنف في معظمها خطرة، ويتم التخلص منها بطرق عشوائية. فمتى الاسراع في انجاز هذا الملف، والتشدد في المراقبة وفي الالتزام بالمواصفات المنجزة، ولا سيما الغذائية منها؟

تلوث الشاطئ... والاعتداءات
واذ لا يزال الشاطئ اللبناني تحت ضغط مياه الصرف الصحي المحولة اليه من كافة المدن الساحلية، لم تنته بعد قصة التلوث النفطي الناجمة عن حرب تموز 2006، اذ لم يعرف حتى لحظة كتابة هذه السطور ما هو مصير المخلفات المجمعة في مستوعبات في اكثر من موقع. كما لم يفتح تحقيق في حالة الفوضى التي تسببت فيها وزارة البيئة وسوء الإدارة في التعامل مع الملف، ولا لماذا تم إهمال إنشاء لجنة طوارئ البحر، مع العلم ان معظم المنشآت النفطية في لبنان وأكبر المعامل هي على الشاطئ، وهناك إمكانيات دائمة ومخاطر لحصول حوادث وأعمال تسرب نفطي الى الشاطئ، كما يحصل في كل سنة تقريبا .

بالإضافة الى ذلك لا تزال قضية الاعتداء على الاملاك العمومية البحرية دون حلول، بالرغم من التحركات المناطقية للحماية، والاهتمام الجزئي لوزارة الأشغال والنقل بالموضوع. كما لم يتم انجاز تسوية المخالفات على قاعدة هدم بعض المخالفات وتغريم البعض الآخر واستيفاء الرسوم الحقيقية من المعتدين لحين إعادة هدمها واعادتها ملكية عامة .
الملفات الدولية

لا تتابع وزارة البيئة عندنا القضايا العالمية كما يجب ولا على المستوى المطلوب من التمثيل والتحصير وذلك لغياب استراتيجية واضحة تبنى على اساسها المواقف .
ولا تهتم الوزارة الا بإدارة بعض المشاريع الدولية بهدف الحصول على تمويل من دون ان تطرح ولا مرة عمليات تقييم عميقة لهذه المشاريع. وما كان من وظيفة لمجلس الوزراء سوى الموافقة على قبول هبات لصالح وزارة البيئة، تفوق موازنتها موازنة الوزارة، دون أي حساب، كون مجرد قبول الهبات بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء وعدم دخول هذه الاموال في الموازنات لا يخضعها لرقابة ديوان المحاسبة ولا للتفتيش .
تشمل المشاريع قضايا تغير المناخ، التنوع البيولوجي، الاوزون، ادارة المناطق الساحلية، ادارة النفايات الخطرة، قضايا التجارة والبيئة، الانتاج النظيف، التشريعات، المعلوماتية، ادارة المحميات، التخطيط البيئي، تطوير عمل المصانع وتنمية الادارة... الا ان احدا لم يقيم بتقييم هذه المشاريع وجدواها ومدى الاستفادة منها، وانعكاسات عملها على الملفات الوطنية والموظفين داخل الوزارة وطرق ادارتها... وقد يمكن الحكم بصورة اولية انها كانت

غير ذات جدوى لا بيئية ولا اقتصادية، كونها انتجت الكثير من الورق المطبوع والقليل من الانجازات العملية التي تحتاجها المشاكل البيئية الحقيقية. وظفت بعض المختصين ولم تهتم لتثبيتهم ودمجهم في الوزارة المعنية للاستفادة من خبراتهم على المدى البعيد، فأصبح جلب المشاريع والتوظيف فيها هدفا بذاته (كون مردودها المادي اكبر من مردود الوظيفة او التعاقد مع الوزارة). وفي اقل تقدير، يمكن القول ان هناك فشلا كبيرا من قبل الادارة في لبننة هذه المشاريع الدولية وفق الاجندة الوطنية .

لذلك يفترض بالوزير الجديد اعادة النظر بطرق وآليات مقاربة هذه المشاريع والتطلع الى صيغ مبدعة للتوفيق بين الاولويات الوطنية وتلك الدولية، بعد ان اصدر تعميما مؤخرا أعلن فيه انه أصبح هو المنسق الوطني لهذه المشاريع .

بالإضافة الى ذلك، يمكن القول ايضا، ان الادارة البيئية في لبنان، لم تنجح في الانخراط والمتابعة الحقيقية للملفات البيئية العالمية التي كان يمكنها ان تؤمن مشاريع مهمة للبنان، وقد اكتفت بمتابعة المشاريع الصغيرة غير المجدية بيئيا. فالادارة البيئية عندنا لم تعرف كيف تستفيد من «آلية التنمية النظيفة» ولا من «تجارة الانبعاثات الكربون» التي تم اقرارها في مؤتمر الاطراف الثالث للاتفاقية الاطارية لتغير المناخ الذي عقد في كيوتو (اليابان) العام 1997، والذي اقر آلية لقيام مشاريع تخفيض الانبعاثات في الدول المتقدمة من خلال القيام بمشاريع بيئية في البلدان النامية. وقد كان على البلدان النامية مثل لبنان ان تحضر نفسها لهذه المشاريع عبر المصادقة على بروتوكول كيوتو وان تؤسس ما يسمى «سلطة وطنية»، ووضع الخطوط العريضة لمتابعة قياس كمية الانبعاثات والخفض لمشروعات الآلية. لم يستطع لبنان ان يستفيد من اي من هذه المشاريع التي تشمل مجالات مهمة مثل استخدام مصادر الطاقة المتجددة لانتاج الكهرباء، او مشاريع وبرامج لتحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها خاصة في قطاعي الصناعة والنقل .

قدم لبنان في كوينهاغن 4 مشاريع برعاية الوزير الجديد، ومن المهم الآن معرفة كيفية المتابعة وصياغة استراتيجية للبنان ما بعد كوينهاغن. والاهم ان يكون وزير البيئة الجديد ملما بهذه القضايا، يحمل عقلا منفتحا ومجاورا، يعرف كيف يقوم بمشاورات وطنية شفافة حول الموقف من هذه القضايا، وكيف يتموضع مع البلدان النامية الشبيهة، وان يتقدم باقتراحات مفيدة للبنان والعالم ...

بالاضافة الى ذلك، هناك الكثير من الاتفاقيات الدولية او الاقليمية التي تحتاج الى متابعة ولا سيما تلك التي كان بالامكان الاستفادة من عائداتها لمعالجة مشاكل وطنية، مثل مشكلة تلوث البحر التي كانت مدرجة ضمن الريمبيك والتي كان يفترض ان تساعد لبنان على تدريب مختصين وتجهيزهم لمعالجة اي حادث تلوث نفطي، بالاضافة الى المساعدة الادارية والتشريعية اللازمة والتي لم يستفد منها لبنان، ولم يحاسب احد على التقصير في المتابعة. بالاضافة الى اتفاقيات تعنى بالملوثات الثابتة وبالاتجار بالحيوانات والنباتات البرية، والتحكم بنقل النفايات الخطرة ومعالجتها وقضايا الهندسة الجينية وكيفية ادارة المنتجات المعدلة جينيا...التي تحتاج ايضا الى خطط وطنية واطر تشريعية للادارة والحماية .

الا ان هذه لمشاريع الدولية، وعلى اهميتها، يجب ان لا تنسى القاعدة التي تقول «ان رفع الضرر ووقف النزيف البيئي اولى من جلب المنفعة.» الاستراتيجية المغيبة

منذ ما بعد اتفاق الطائف وعودة الدولة، منذ انشاء وزارة البيئة في لبنان، لم يتم وضع استراتيجية لكيفية ادارة الموارد الطبيعية وترتيب الاراضي ولا لكيفية ادارة الملفات في الوزارة. وقد مر على هذه الوزارة وزراء كثر، من دون ان يهتموا بوضع الاستراتيجيات وقد ضاعوا بين تراكم الملفات وتلبية طلبات مواعيد اصحاب الاستثمارات والسماسة البيئيين وتلقي عروضهم لمعالجة بعض الملفات، من دون ان يكون لهذه الوزارة استراتيجية يحدد من خلالها الرؤية والاولويات ومبادئ المعالجة والبرامج ومنهجيات العمل والاطر القانونية

والتنظيمه اللازمه... الخ
وقد حصلت حوارات مرات عدة حول الموضوع كانت تصطدم اما بادعاءات وتبجحات من الادارة، واما بالجهل بالمواضيع الاستراتيجيه، واما بالسجال حول كيفية تطبيقها في بلد لا يعيش ظروفًا طبيعيه على جميع المستويات، واي استراتيجيه بيئيه تحتاج الى تعاون معظم الوزارات التي تكون عادة ممثله بوزراء من تيارات سياسيه مختلفه وغير متعاونه. وبالرغم من صحه هذه الحجة، الا ان ذلك ما كان يجب ان يعفي وزارة البيئه من المحاوله ووضع المسودات ومناقشتها مع من يعينهم الامر. وهذا ما ننتظره من الوزير الجديد الذي يستعد ليعلن برنامج عمل وزارته نهاية هذا الاسبوع .